اجتهادات
صدمةُ العملات المشفرة

يبدو متعجلا تصور أن العملات الرقمية المشفرة باتت فى مهب الريح، وأن نهايتها قد تكون قريبة، التى تُعدُ ثالث أكبر منصةٍ لتداول هذه العملات، وأفلس FTX هَوَت، ومعها شركة FFT لأن عملة مالكها الملياردير سام برانكان فرايد، بعد مراهنات مالية ضخمة اختُلف على تقدير مدى سلامتها، وعلى تقييم شُبهاتٍ أُثيرت حولها، خاصة فيما يتعلق ببعض معاملات هذه الشركة مع أخرى مملوكة له أيضًا وهى شركة "ألاميدا".

صدمة كبيرة فى أسواق العملات المشفرة، وأسرع بعضُ الخبراء إلى توقع FTX أحدث إفلاس منصة قرب انهيارها تحت تأثير هذه الصدمة التى خلقت حالة ذعر فى أوساط المستثمرين بها، واتجه بعضهم إلى سحب استثماراتهم. ومن الطبيعى، فى مثل هذه الحالة، أن تنخفض قيمة العملات المشفرة.

غير أن التوقعات المتشائمة لمستقبل هذه العملات لا تأخذ فى الاعتبار طبيعة أسواقها التى ترتفع فيها معدلات المخاطرة، لأسباب أهمها الافتقار إلى قواعد تُنظمها، وضمانات كافية للمستثمرين فيها، وضعف مستوى الشفافية فيها لأنها تقوم بالأساس على سرية البيانات بدعوى حمايتها من التلاعب فيها. وأسواقُ هذه حالُها تتأثرُ بالمتغيرات الاقتصادية والمالية أكثر من غيرها، فضلا عن سهولة التأثير فيها عبر ما يُقال عن هذه العملة أو تلك فى وسائل التواصل الاجتماعى.

وهذا ما يعلمه المستثمرون فيها. فهم يعرفون جيدًا أنها أسواقُ عالية المخاطر، ولكن كبارهم الذين يؤُمنون باستمرارها يُقبلون عليها لأسباب أهمها الضيق بسيطرة البنوك المركزية، والاهتمام بمحصلة استثمارهم فيها على المدى الطويل وليس القصير, والرهان على أن أرباحهم فى أوقات ارتفاع قيمتها قد تغطى خسائرهم عند انخفاض هذه القيمة.

ولهذا فالأرجحُ أن أسواق العملات المشفرة ستتعافى من آثار الصدمة بمقدار استمرار الظروف التى أدت لظهورها عام 2009 كرد فعل من جانب بعض قطاعات الرأسمالية المالية على أزمة الرهن

العقارى، وإفلاس بنك ليمان براذرز الضخم، ثم 18 مصرفًا آخر، وانهيار بورصة وول ستريت ثم بورصات كبرى أخرى. فالعملات المشفرة، فى هذا السياق, جزءُ من الصراع فى أوساط الرأسمالية المالية التى صارت عصب الاقتصاد العالمى, وأحد مصادر ضعفه فى آن معًا.